الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/137

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

## بيان مقدم من منظمة يونانيما الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

090215 090215 14-65514 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

## الدعوة إلى إضفاء نهج متعدد الجوانب على إعلان ومنهاج عمل بيجين، ولا سيما فيما يتعلق بهجرة المرأة

منذ عشرين عاما خلت، اتخذت الأمم المتحدة قرارا طموحا في مجال المساواة بين الجنسين خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين. والوثيقة المعنية، المعروفة لدينا جميعا باسم ”إعلان ومنهاج عمل بيجين“، تدعو إلى تمكين المرأة و ”مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة“، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا القرار، إذْ يركّز على حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتنمية والسلام، يختزن إمكانيات إحداث التحول في معايير المجتمع التي تديم ارتكاب العنف الذي يحق المرأة يومياً في شتى أنحاء العالم.

وفي عالمنا الآخذ في الترابط، فإن حركة الناس كافة وانتقالهم إنما هو موضوع بالغ الأهمية. فنطاق الهجرة يتجاوز المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطرّق إليها منهاج عمل بيجين مباشرةً؛ غير أن الوثيقة لم تتناول مسألة الهجرة بالنقاش. بل إن كلمة ”المهاجرات“ لم يرد ذكرها إلا في الفقرة ٢٢٥ تحت الفرع المتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، مع أن عدد النساء من المهاجرين على الصعيد الدولي يبلغ حوالي ١٠٧ ملايين امرأة، ويشكّلن ”نسبة كبيرة من عدد الأشخاص المهاجرين داخل بلدانهم والبالغ ٧٤٠ مليون نسمة“، سنويا (A/68/178). ولئن كانت الفقرة ٢٢٥ تجلب إلى ذلك القرار عوامل هامة ذات صلة بالمرأة المهاجرة، فإنها لا تكفي لتناول مختلف العوائق العديدة وأشكال العنف التي تواجهها المرأة في نظام الهجرة على الصعيد العالمي اليوم.

ولكي نعالج بما يكفي تجربة المرأة المهاجرة من أجل وضع حد لما تواجهه المهاجرات من عنف وتمييز، لا بد لنا من أن ننظر في الاتجاهات المتغيرة في أنماط الهجرة الدولية. فالعديد من الدراسات تبيّن أن نصف عدد المهاجرين الدوليين نساء، وأغلبية مَن يعيشون ويعملون خارج بلدانهم الأصلية نساء (A/68/178، المساواة بين الجنسين والسياسة التجارية). ولئن كان بعض هؤلاء النساء لاجئات و/أو هاربات من العنف أو تغير المناخ، فإن معظم المهاجرات منهن يعبُرن الحدود اليوم لأسباب اقتصادية وأخرى تتعلق بالعمالة. وأثناء انتقالهن بمفردهن بحثا عن فرص عمل جديدة، يتعرضن لما تسميه الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين ”حرمانا مزدوجا“. فهن لا يتعرضن للحرمان بسبب وضعهن كمهاجرات بل أيضا باعتبارهن نساء.

ومن دواعي الأسف أن عبارة ”مزدوج“ لا تشمل حتى الآن بالقدر الكافي أوجه الحرمان التي تعاني منها المرأة وهي تجوب نظام الهجرة العالمي. فهي تواجه التمييز وتتعرض للعنف، ليس فقط بسبب نوع جنسها ووضعها كمهاجرة، بل كذلك بسبب انتمائها العرقي والطبقي ودينها وقدرتها وميولاتها الجنسية وسنها. ولكي نُعطي الأولوية لحقوق المرأة المهاجرة، علينا ألا نقتصر على النظر في الاتجاه المتغيّر نحو الهجرة الاقتصادية، بل أن ننظر أيضا في التجارب الفريدة والمتعددة الجوانب للمرأة نفسها.

ونهج تعددية الجوانب ليس مفهوما جديدا في قاموس الأمم المتحدة وأهدافها. فقد بسطت المقررة الخاصة السابقة المعنية بالعنف ضد المرأة، ياكين إيرتورك، تلك المسألة في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٩ بعنوان ”١٥ عاما من عمل مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه“. وتذكر إرتورك بوضوح أن إنهاء العنف وتحقيق المساواة يتطلب من الأمم المتحدة ”معالجة آثار النظم المتعددة للتمييز التي تعمل في وقت واحد، لا تناوُلَ كل شكل من أشكال التمييز بمعزل عن الآخر“ (٤٨). وتشير أيضا إلى أن ”وضع الأساليب، وإجراءات الإبلاغ وأدوات التقييم لتنفيذ ورصد تعددية الجوانب مهمة لا يزال يتعين الاضطلاع بها“ (٤٨). ولم تكن ضرورة وضع سياسات ونُهج متعددة الجوانب إزاء المساواة بين الجنسين أشد أهمية مما هي عليه اليوم، ولعل لجنة وضع المرأة تتيح الفرصة المثلى لتجديد الالتزام وإعطاء الأولوية لمبدأ تعددية الجوانب.

وإننا إذْ نمضي قدما نحو وضع جدول أعمال لما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن نعالج مباشرةً تجربة النساء المهاجرات اليوم. فهؤلاء النساء يهاجرن بحثا عن وظائف وفرص على الجانب الآخر من الحدود الوطنية، لدواع لم تعُد بالضرورة مرتبطة ارتباطا مباشرا بلمّ شمل الأسر، بقدر ما هي رغبة في هجرة الماضي. فتقرير الأمين العام عن ”العنف ضد العاملات المهاجرات“ يقرّ بأن المهاجرات يتعرضن لحرمان مالي منقطع النظير، ويواجهن شتى أشكال العنف والإيذاء والتمييز في جميع مراحل مسيرة هجرتهن (A/68/178، الفقرة ٧). أما إغفال الاحتياجات وتجارب هذه الفئة السكانية فإنه سيعيق إمكانية تحقيق المساواة.

ولئن كان منهاج عمل بيجين ينادي بتمكين المرأة المؤدي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن علينا أن نوسع نطاق تلك الخطط لتشمل التمكين بطريقة مباشرة وصريحة للمهاجرات اللاتي يتعرضن لهذا التمييز والعنف المفرطين في الشدة. وعلى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وشبكات النشطاء ذات القاعدة الشعبية، العمل جميعا على تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء المهاجرات. ويتوقف تحقيق ذلك على تكريمنا لدورها واستقلاليتها. وعلينا أن نراعي ليس نوع جنسها ووضعها كمهاجرة فحسب، بل أيضا

انتماءها العرقي وقدرتها وميولاتها الجنسية ودينها وسنها وأي هوية أخرى تعتبرها مهمة. وعلينا أن نعمل على نبذ نمط إيذاء النساء، ولا سيما المهاجرات، لوضعهن كأقليات.

الخلاصة

لا بد لتحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين من أن ننظر في جميع التحديات التي تعترض المساواة بين الجنسين. ولّما كان منهاج العمل ذاك يفتقر إلى أي اهتمامات أو أهداف صريحة خاصة بالمهاجرات، فإن علينا أن نعطي الأولوية لوضع تصوّر جديد للسبل الكفيلة بإدماج هذه الفئة السكانية المتزايدة العدد من الإناث والمهاجرات بدافع اقتصادي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمستقبل المتوخى من إعلان بيجين.

ويشجّع نهج تعددية الجوانب على اكتساب فهم كلي ومركّب للعوائق التي تواجه المرأة والتي تعرقل تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. ومع أن خطتَي التنمية والتقدم اليوم كثيرا ما تقتضيان وضع سياسات منفردة، فإن تعددية الجوانب، ولا سيما فيما يتعلق بالهجرة، تتيح سواء لمقرري السياسات أو العلماء نظرة مدققة في سياقات العنف واللامساواة ودوافعهما وعوامل إدامتهما. فبدون هذا النهج، سيظل التنوع مغفلاً حيث تكُمّم الأفواه. ويوفر إعلان ومنهاج عمل بيجين المنبر الأمثل لإصدار بيان قوي يدعم الأخذ بنهج تدريجي ومتعدد الجوانب إزاء معالجة المسائل الجنسانية، والهجرة، والمساواة.

والحواجز أمام تحقيق المساواة بين الجنسين تتجاوز الحدود الوطنية، وحدود الانتماء العرقي والطبقي ونوع الجنس والدين والميولات الجنسية والقدرات والسن. ولكي يتم القضاء على التمييز والعنف القائم على نوع الجنس، فإن من الضروري لا محالة اتباع نهج تعددية الجوانب.

التوصيات

ندعو لجنة وضع المرأة إلى ما يلي:

العمل في المستقبل على إدماج المهاجرات وإيلاء الأولوية لهن في منهاج عمل بيجين.

تمكين المهاجرات عن طريق وضع سياسات عن المساواة الاقتصادية والسياسية للنساء والمهاجرات.

الاعتراف بما تتعرض له المهاجرات بدافع اقتصادي من تمييز وإيذاء في جميع مراحل هجرتهن.

استخدام الخطاب القائم على مبدأ تعددية الجوانب لئلا يُعتبر جنس المرأة الحاجز الوحيد أمام التعبير الكامل عما لها من حقوق الإنسان.

تعزيز تمكين المرأة بوضع خطة ينصب التركيز فيها على دور المرأة واستقلالها الذاتي.

وتؤيد هذا البيان المنظماتُ غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومنظمة ”Curia Generalizia Agostiniana“، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومجلس أسقفية الروم الأورثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنّين، والرابطة الدولية لراهبات تجلّي السيدة العذراء، ومنظمة الآلاميين الدولية، ومنظمة باكس كريستي – الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، ومؤسسة القلب الأقدس الدينية للسيدة مريم، واتحاد راهبات المحبة، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية.